مكان المرأة الاجتماعى والسياسى

من القانون الحديث

«مترجمة بقلم الأديب البارع زاكى أفندى مابرو»

«تابع ما قبله»

بقى لدىَّ أيتها السيدات أن أبحث فى مسألة خطيرة هى من أهم مسائل الموضوع الذى نحن بصدده فأقول:

هلا يستدعى عظم اتساع دائرة نشاط المرأة فى الهيئة الاجتماعية عاجلاً أو آجلاً، ازدياد أهليتها لإحراز الحقوق العامة؟ وهلا تتجه هذه النهضة الأدبية لأن تجعل للمرأة يداً فى سياسة البلاد؟ أجل إن للآن لم تطالب نساء بلادنا بهذه الحقوق أعنى بها الحقوق السياسية، فإن المرأة الفرنساوية قنعت بما حازت من الحقوق الاجتماعية ولم تطلب المزيد. وفى زمن الثورة لم يرتفع لنصرة المرأة وتأييد حقوقها إلاَّ صوت واحد وهو صوت الفيلسوف الشهير كوندورسيه الذى سقى نفسه سمًا، ليتخلص من غائلة القتل ظلمًا وعدوانًا، وذلك فى سنة ١٧٩٤ وما كانت البلاد وقتئذٍ لتسمع صوته وقد صمت آذانها عن سماع الحق، إذ قام روبسبير زعيم الثورة (١٧٥٩-١٧٩٤) متفقًا مع ميراو خطيبها المفوه ومشعل نارها (١٧٤٦-١٧٩١) على حصر أعمال المرأة ضمن دائرة بيتها. على أن فى أيام الجمهورية الحاضرة تصدت بعض النساء لطلب الحق فى الانتخاب مستندات على قول القانون بأن الانتخاب عام، ولكن عدن بالفشل وخيبة المسعى إذ رفض طلبهن رسميًا بموجب قرار المجلس الأعلى بتاريخ ٥ آذار (مارس) سنة ١٨٨٥ وبناءً عليه أرى أننا بعيدات بمراحل عن أمل صيرورتنا نوابًا وقضاة. ومع ذلك فعندنا فى بعض الأحايين. ولئن كان ذلك فى أحوال خصوصية. نساءٌ خولن أمر القضاء ونساء أُعطن حق الانتخاب، وذلك فى مجلس المعارف العمومية الأعلى، إذ أن

مديرات مدارس المعلمات الابتدائية وناظرات الملاجئ العمومية يكونن منتخِبات ومنتخَبات، وعليه نرى أن هذا المجلس السامى لم يضم إلى هيئته نساءً إلاَّ وقد عرف بهنَّ الكفاءة، ولم يقتصر عليهن فى استمداد سداد آرائهن بل خولهن سلطة القضاء لأنهنَّ يستطعن أن يمنعن كثيراتٍ وكثيرين عن مزاولة التعليم، مما يبرهن عما عندهن من الحذاقة وسمو الدراية.

وفى ٥ يوليو ١٨٨٩ قرر مجلس النواب بأن للنساء التاجرات الحق فى انتخاب مجالس التجارة، وفى ١٧ مارس من سنة ١٨٩٢ قرر مثل ذلك لذوات الخبرة من النساء وما عدا ذلك فلا دخل للمرأة فى تدبير شئون البلاد أيًا كانت مع أن هذا المنع مستحدث إذ أننا رأينا نساءَ عديدات يشتركن بانتخاب الجمعيات العمومية، بشرط أن يكونن ربات أملاك وعقارات، وفى سنة ١٣٠٨ وسنة ١٥٦٠ وسنة ١٥٧٦ انتخب النساء نوابًا للشعب وفى سنة ١٧٨٩ انحصر الانتخاب بالراهبات والشريفات.

نعم أى سيداتى قارئات رسالتى هذه إنى لا أخفى عليكن أن النساء ذوات الأنساب حتى الراهبات المعتزلات فى الأديرة ساعدن فى انتخاب الحكومة التى أيدت حقوقًا للرجل أحرمت المرأة منها، وها أنى شارحة لكنَّ كيف كان لهؤلاء النساء الحق فى الانتخاب:

كانت الشريعة تنظر إلى العقارات والجمعيات من حيثية كيانها، ولا تهتم بالشخصيات، وكانت إذ ذاك سياسة البلاد بأيدى الأمراء أصحاب الأملاك الذين سواءَ كانوا رجالاً أو نساءً كانت لهم السلطة المطلقة على رعاياهم، وهم أصحاب الحل والربط وهكذا وجدت النساء ذوات حق فى الانتخاب.

على أنه فى الممالك التى تتعلق الحقوق السياسية بامتلاك عقار، كما فى بعض مقاطعات النمسا أو بدفع مبلغ من العشور أو الخراج، كما فى مملكتى إيطاليا واسوج

لا يصعب حق الانتخاب على المرأة ذات العقار، ولكنها فى غالب الأحيان تقيم عنها وكيلاً أو كما حصل عندنا فى فرنسا قبل عام ١٨٤٨ يُعطى لها الحق بأن تكل عنها قرينها أو ولدها وتمنحهما حقوقها فى الانتخاب.

ولقد يفرق الانتخاب السياسى عن الانتخاب البلدى أو المكانى، إذ أنه يسهل إعطاء المرأة حق الانتخاب لمجالس بلدية حد غايتها لا يتجاوز صوالح البلد أو المقاطعة التى تنشئ بها، وكأن المرأة والحالة هذه تتمتع بحقوق ملكيتها أو كأنها ذات أسهم فى شراكة وطنية لها تمام الحق بالانتخاب، كما كان النساء يفعلن فى اقتسام الأرزاق فى أيام الحكومة الدستورية.

ولعمرى أرانى قد أسهبت الشرح وتعمقت فى البحث، ولقد أخشى على حضرات القارئات من الملل ولكن جلالة الموضوع تشفع بى لديهنَ وما به من الفوائد الوافرة يجد لى عندهنَّ عذراً، وأملى أن معرب مقالتى هذه يبرئنى من تهمة أملالهن بطلاوة عبارته وحسن اتساقها، وهو المكلف بإيصال الأفكار بالأفكار حتى إذا ما استحكمت الصلة بيننا سهلت الخطة على الجميع، وعادت النتيجة بالفائدة المطلوبة، وعليه أعود لموضوعنا فالعود أحمد.

وفى إنكلترة عام ١٨٦٩ استحصل النساء على حقوق الانتخاب فى المجالس البلدية، وفى سنة ١٨٨٦ حزن على حقوق الانتخاب المكانى وهكذا كان فى مملكة اسوج ومقاطعة فنلانده من أعمال الروسية، وفى ألمانيا أعطيت للنساء حقوق الانتخاب البلدى بشرط أن يكون خاليًا من السياسة ولا يشمَّ منه رائحتها، وهذه النساء لا ينتخبن بل يكلفن أزواجهنَّ فى الانتخاب.

أما المرأة الروسية فإن كانت ربة أملاك أو كانت ممن يدفع خراجًا معلومًا كان لها الحق فى الانتخاب المكانى، ولما كانت غير مقيدة بالسلطة الزوجية فقد تمنع زوجها

من حقوقها وتنوط بوكالتها إلى من تشاء.

وفى أميركا لم تحصل النساء على حقوق الانتخاب البلدى إلاَّ فى مقاطعتين وهما: اليومنغ والتعكساى، وإننا نرى فى إحدى مدن هذه الأخيرة إن رئيس مجلس البلدية امرأة، وأغلب أعضائه نساء وأما فى الأولى فللنساء الحقوق التامة كالرجال فى الانتخابات.

أما فى بقية الممالك فالحرب قائمة على قدم وساق، ولقد اشتد سعيرها وحمى وطيسها فى إنكلترة بمجلس العموم فى ١٧ أفريل سنة ١٨٩١.

ولما تلا الفيلسوف الشهير سيوارت ميل فى سنة ١٨٦٧ كتابته المشهورة فى استعباد النساء لدى مجلس العموم بإنكلترة تلقاها المجلس بمزيد الاعتبار، وأصاخ إليها السمع بإمعان إلاَّ أنه رفضها بأكثرية الأصوات، إذ كانت ١٩٦ صوتًا ضد ٨٣ أما اليوم فالنساء ١٥٢ صوتًا وضدهن ١٧٥ ومن ذلك نرى أن فى مدة ٢٥ سنة تضاعفت أصوات أحزاب النساء، وصار يكفى اثنى عشر صوتًا فقط لتنال المرأة الإنكليزية كامل حقوقها السياسية، ومع هذا ففى جزيرة مان التابعة لإنكلترة والتى لها مجلس خاص قائم بذاته فالنساء الحقوق التامة كالرجال.

ومما تقدم نرى أن فى مقاطعة اليومنغ بأميركا وجزيرة مان فى إنكلترة وفى بعض مقاطعات من النمسا أعطيت للنساء حقوق الانتخاب السياسى. أجل إن ذلك يعد نادرًا والنادر لا يقاس عليه، ولكن الأمر حاصل فإن فاتحنا أحدًا بذلك، فلا يستطيع البتة أن يهز بأكتافه ويقول «إننا لم نرَ ذلك أبدًا».

نعم إنى لا أجهل بعد ذلك اليومْ الذى به نطالب بحقوقنا السياسية رسميًا، كما أنى لا أخفى عليكن أيتها السيدات أنه أبعد منكنَّ منا. ومع ذلك لا يمكننى أن أجزم بعدم حدوثه يومًا ما فى فرنسا أو أن أقطع باستحالته وهأنذا موردة لكنَّ ما جاءَ من

أقوال المتناظرين فى هذا الموضوع، ملتمسة منكن أيتها السيدات إصاخة السمع وإعارة الانتباه إلى ما سأبديه لديكن، ويكون ختامًا لهذا الموضوع الجليل الذى حرك العالم السياسى والاجتماعى، وجردت له الأقلام حدادًا وأشغل أفكار كثيرين من كتاب العصر الحالى.

نعم ولا مراءَ فى الأمر إنه يوجد أسباب جدية تحول دون تخويل المرأة الحقوق السياسية، ولكن المعارضون لم يأتوا إلاَّ بأسباب واهنة وحجج سفسطية أوهن من خيط العنكبوت بل منها مما يضحكنى أورده تفكهةً:

«جاء فى القاموس السياسى للعالم موريس بلوك ما نصه: متى منحت النساء حقوق الانتخاب حق لهنَّ بأن ينتخبن وهنا مجال واسه لمن يتأمل فى النساء وقد تربعنَّ فى دست الفضاء، وألقيت إليهنَّ أزمة الأحكام وقمن فى المجالس يسننَّ الشرائع والقوانين للبلاد، وهن سائدات بالحسن والجمال» جائلات بالغنج والدلال، فاتناتٍ سالباتٍ، فما قولك وقتئذٍ وقد تحولت «هيئة مجالس العدل" من الجد إلى الهزل. أما الخطباءُ من الجنس اللطيف فينالوا رضاء الجمهور وقبل الكلام بل من قبل أن يرتقوا منبر الخطابة. ولعمرى، من يستطيع من الرجال مخالفة النساء فى الآراء ولهؤلاء من السؤدد والجبروت ما لا ينكره إلاَّ من كان حجرًا من جالد الصخر جلمدً، اولوفرة وسائط النفوذ لديهن قد يحترن فى انتقاء ما يستعملن لنوال ما يرغبن من نتائج الإقرارات قبل أن يبحث المجلس فيها».

أما هذا الكلام أيتها السيدات فلا أتصدى للرد عليه، فإنه محض هزار ولا أخال صاحبه إلاَّ قاصدًا به الهزل، وما أنا بهازلة وإن هزل الزمان. نعم لقد قيل إن حقوق الانتخاب تستلزم الخدمة العسكرية، وعلى هذا تجيب الآنسة شوفن إن أغلب النساء يخاطرن بأنفسهن مرارًا عديدة ليأيدن النوع الإنسانى، وهكذا بصورة ثانية ليدفعن ما عليهنَّ للإنسانية من الجزية الدموية على أن ثمت ممالك كثيرة لم تجعل الخدمة

العسكرية اضطرارية بل غادرتها اختيارية، وعوض أن تعلق عليها حقوق الانتخاب أحرمت ذويها منه، وبناءً عليه فلم يعد من علاقة بين التجند والانتخاب.

وقيل إن التقليدات التى استلمناها من اليونان والرومان لا تسمح للمرأة بكامل حقوقها، وعليه أجيب أن مركز المرأة قد تغير تغييرًا عظيمًا من ذلك العهد، فإن الشريعة المسيحية قد أمرت بالمساواة، ولقد أيدت ذلك بقوة التأنى والثبات حتى امتنع الاسترقاق وساوت المرأة الرجل، وها كن ما قاله الشهير ستيورت ميل بهذا الصدد «لقد نبذت الإنسانية منذ زمن مديد المبادئ القائلة بعدم أهلية المرأة لأن تتقلد مقاليد السياسة، ولم يعد يخطر لأحد أن يقول باسترقاق النساء لأزواجهنَّ أو آبائهنَّ أوإخوتهنَّ.

ولما كنا نتملك أرزاقًا، وندير شئونها بأنفسنا وجدت لنا آراء سداد، ولما كتبنا سمح لنا بالتعليم فمن أين إذا تنجم عدم أهليتنا للسياسة؟

فمن قائل إن عدم الأهلية هو من صنع الطبيعة، ولا ينكر وجود نساء ذوات نباهة كلية وحزاقة عظيمة، ولكن لم نر قط امرأة مخترعة، ولا ذات إدراكٍ ينتج إصلاحًا فى الفنون، وزد على ذلك أن المرأة غريزية الطبع سريعة التأثر تستسلم لعواطفها عفوًا دون أن تعى لصدق الحق. فيا لله ما دخل الإدراك والعواطف فى الانتخاب؟

ومن معددٍ نقائص المرأة وذاكر لابروبير فى شأننا، وهو القائل بأننا نجهل كل الأمور الجدية، ولقد اعتدنا أن لا نتعلم شيئًا مفيدًا لنا والباعث لنا على ذلك، أما ضعف إدراكنا إذ تكاسل عقولنا أو شدة اعتنائها بجمالنا أو خفة بنا تمنعنا من متابعة درس طويل أو لهونا المستطيل بتدبير شئون المنزل أو رغبتنا الزائدة باستطلاع أمور لا تنفع العقل..إلخ.

ومن قائلٍ ولا أراه إلاَّ قليل الاحتشام «وما المرأة إلاَّ ولد صغير وليس للأولاد حقوق الانتخاب. ألا أنظر إلى هذا العقل الدائم الحركة المتطاير من موضوع إلى آخر

دون أن يلم حقيقته بموضوع جدى، وأرمق هذا الفكر الشارد الذى لا يستقر على حال هذه هي المرأة.

ولقد أجمعوا كلهم أن نقائصنا هى من فعل الطبيعة بل إن جلها من نتائج التربية، ولئن كان العالم لا بروبير يصفنا بالجهل والغباوة ولا ينصفنا، فقد قام بعده بزمن مديد وذلك فى الجيل الماضى من عزى قصورنا إلى التربية، وقد أصاب وهو الشهير دبديرو القائل: إن كلما يشغل صبوة الفتاة منحصر بالزينة والموسيقى والرقص على أنه لو أزيد إلى ذلك بعض دروس من مبادئ الجغرافية والميتولوجيا والتاريخ لتمت تربيتها، وزعم القائمون بأمر تعليمها إنها أكملت دروسها مع أنها لا تكاد تحسن الكتابة بأكثر من وصيفاتها. ومن هنا نستنتج أن أصل الخمول فينا وجهلنا هو من سوء العادات وقلة التعليم، وإن شئت فقل من عدم إتقان التربية وقلة الاعتناء بتثقيف عقولنا مع أننا لا نقل عن الرجال حزاقة وإدراكًا، ولو أخذنا المرأة المتعلمة مثلاً لألفيناها تبارى أعظم الرجال علمًا ودرايةً، ولو أجلنا الطرف فى المدارس لرأينا غالبًا أن البنات يسبقن الصبيان فى تلقين ذات الدروس حتى إن فى أغلب منازل أرباب الصنائع تجد النساء أوفر ذكاء من الرجال فى انتقاء الحسف واختيار الجميل.

وللمرأة فى السياسة مناقب جليلة لا تقتصر أعمالها فى سواها ولو فتحت التاريخ وأخذت رقعتين مختلفتين وجمعنا فى الأولى منهما أسماء الملوك وفى الثانية أسماء الملكات أو وصيات الملك، وأقمنا بينهما النسبة فى العدد والأعمال لوجدنا أن النساء هن اللواتى برهن فى غالب الأحيان على تمام الأهلية للإحكام. منها بلانش دى كاستيل وحنه دى بوجان فى فرنسا واليصابات وفيكتوريا بإنكلترة ومارى تريز فى النمسا وكاترينا الكبيرة فى روسيا.

وفى هذا الموضوع قال ستيوارت ميل: هنا مما يقضى بالعجب العجاب، فإن بالنساء الكفائة والأهلية لتولية الأحكام، وقد أيدت ذلك بالأعمال التى يشهد لهنَّ بها

التاريخ، ومن ثم نرى أن الشريعة تمنعهن من حقوق الانتخاب السياسى على حين أننا نرى أن ما من دستور منع النساء عن أن يأتين بأعمال هوميروس وأرسطو وميكيل إنج ومع ذلك لم تتقدم منهن واحدة إلى ذلك المقام الرفيع، وما طالبت فيه بحقوق لعلمها بعدم أهليتها لذلك، فما بال الحكومة إذا تمنعها ما تستطيع وطالما برهنت أهليتها له:

وبناء عليه نرى أن ما جاء للآن عن عدم أهلية المرأة للانتخاب السياسى ساقط ومدحوض، وقد قال متشرعو الرومان من قديم الأزمان: لا يمكن أن تكون النساء قضاة ليس لأنهن قاصرات أو قليلات الإدراك بل لأن العادة لم تسمح للمرأة أن تتقلد وظائف الرجل.

وعندى أنه لابد من أحد أمرين: إما أن يكون الانتخاب منصبًا أو حقًا، فإن كان منصبًا والشريعة لا تقلده إلاَّ لمن تعهد به الكفاءة للقيام بمهامه، فلماذا تمنعه عن كثيرات من النساء المتعلمات طالما تقلده لرجال قليلى المعارف؟ وإن كان حقًا هو معروف ومألوف فعليه أجيب يقول ستيوارت ميل أن حق انتخاب الرجل الذى يتقلد السلطة يلزم أن يعطى للجميع على السواء، لأنه سلاح الضعيف والغبى اللذين لا يمكنهما إلاَّ الطاعة، ومع ذلك فالشريعة لا تستطيع أن تمنعنا هذا الحق طالما تمنحنا حقًا أجل منه فى انتخاب أعظم من ذاك أهمية وتأثيرًا ألا وهو انتخاب الرجل الذى يحكم علينا طول الحيوة.

إلاَّ أن من المعارضين من يقول أن المرأة من صار لها الحق فى الانتخاب تولت على أزمة الأحكام، واشتغلت بتأييد صوالح النساء، فتسعى بما عندها من الوسائط وهى وافرة فعالة لأن ترمى الشقاق بين الرجال وتفوز بأمانيها من توسيع نطاق نفوذ المرأة ومتى صارت ربة السيادة لم يعد للرجل خاصة الاحترام والانعطاف التى يقوم بها القوى لدى الضعيف، كما هى عادة الرجل تلقاء المرأة وهل يمكنه أن ينتظر منها العدل وهى ذات تأثر سريع وانفعال نفسانى، وإن جارت واعتسفت بالحكم أمن

الصواب أن تظلم ربة العواطف الرقيقة التى ما خلقت إلاَّ للرحمة والإشفاق مع أن الرجل أشد قوة من المرأة، وأعظم منها جلداً على احتمال المشاق.

ولما كان الرجل غير خاضع لأوجاع المخاض، أصبح ذا قوى عقلية تزيده نشاطاً وصبراً، وتكسبه عدالة وإنصافاً ولو وضعت السلطة فى غير مركز القوة الطبيعية والنشاط العقلى والصفات الأدبية لكنا كواضع الأهرام على قمتها تقلبها أقل الصدمات.

أجل إن هذه الأقوال لا تبعد عن الحقيقة، ولا تخلو من الصدق وعندى أن وقت حصول المرأة على تمام حقوقها السياسية لم يحن بعد، ولا حاجة لأن نتكلم به الآن ولكن لا يسعنا أن نغض الطرف عما حازته المرأة من التقدم فى الهيئة الاجتماعية، وما صار إليه مركزها الحالى، وهو آخذ بالتقدم رويداً رويداً فمن منذ خمسين عاماً كان الكونت سان سيمون، وهو رئيس طائفة من الإكلرنكيين، يعلم تلاميذه قائلاً: من الآن فصاعداً صار الشخص الاجتماعى الرجل والمرأة (وكان قبلاً الرجل فقط) والزوجة شريكة زوجها فى الهيكل ولدى الحكومة وفى الأسرة (العائلة).

وبناءً عليه، التمس من كافة النساء فى البلدان قاطبة أن يستعدن لهذا الدور العظيم الآخذ بالنمو والارتقاء، فيجب على المرأة أن ترتفع عند الحاجة عن رؤية صوالحها الخاصة، لتدرك ماهية الصوالح العمومية، ولما كان البعض يتهمونها بقلة الإنصاف، فلتجهد نفسها لأن تحيى بها روح العدالة والحق، ولا تكن معرفة الخير والشر هى الثمرة التى حُرمت على أمنا قديماً.

وقد كتب ديديرد فى الجيل الماضى يقول: يجب أن نعلم بناتنا علم الأدب والبيان وبالحقيقة إذا أضفنا إلى ذلك بعض أصول فلسفية استطاعت حينئذٍ المرأة أن تبارى الرجل ولعمرى، إن دامت هذه النهضة التى أرانا آخذاتٍ بها، فحينئذٍ يجب على كل

امرأة أن تستعد لها وهذا ما يأمرنا به الصالح العام وتلك أمنية طالما تمنتها النساء الفاضلات ذوات المآثر والمفاخر، على أننا سنلاقى من المعارضين أشد المقاومة، ولكننا متأهبات للدفاع عن حقوقنا بهمة تفل الحديد. أو لا تشعر كل واحدة منا أن بنفسها قوة جديدة تتأهب للدفاع عن حقوقها الضائعة؟

أما الآن وقدأنهيت أقوال المتناظرين بهذا الموضوع الواسع فاتركه لكنَّ لتبحثن فيه، فإن الحقيقة بنت البحث وأنا سأتشرف بإمدادكن بما عندى من الآراء والأفكار بهذا الصدد. وفى رسائلى التالية سأعرب لكنَّ عن آراء الآنسة شوفن التى أوردت ذكرها فى سياق مقالتى هذه، ولا أسهى عن ذكر الفيلسوف الشهير ستيوارت ميل الذى دافع عن حقوق المرأة ببلاغة وحسن بيان وطلب أن تحفظ لها حقوقها، كما أنه رغب أن يمنحها حقوقًا هى بها أهل مما استحق عليه منا جزيل الثناء ووافر الشكر.

عن ليون فى ٣٠ مارس سنة ١٨٩٣

«روزا»

"إجالة نظر فى الجيل التاسع عشر"

ما زالت تطوحنى النفس فى بيداء الرجاء، وتستفزنى الآمال للاقتداء بأهل اليراعة وعلماء هذا الزمان، لعلى مع قصر الباع آتى ببعض الفائدة التى، وإن تكن لا تذكر تحل محل القبول عند معاشر الكرام، مستمدة غض الطرف عما يرونه من الهفوات والسهوات، لأنى لم أزل قاصرة بالنظر إلى ربات الأقلام وكاتبات هذا الزمان اللواتى طأطأت لهنَّ رؤوس اليراع، ولأنى لحد الآن لم انفطم عن رضاع لبن العلوم والمعارف، فوالحالة هذه يصعب علىَّ أن أفى حق هذا الموضوع الجليل بفصيح العبارات وبديع الكلام، بيد أنى أرانى فى عصر تلألأ فيه نور التمدن، وعلت منارة التقدم فأتيح